CD/PV.125
16 April 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الخامسة والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الخميس، ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد غ. بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

GE.81-61475

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ف • أ • برفيليف
	السيد ف • م • غانجا
	السيد أ • غ • دوكيان
اثيوبيا	
الأرجنتين	السيد ف • جيمينز دافيلا
	الآنسة ن • فريرى بيناباد
	الآنسة ن • ناسيمبيني
استراليا	السيد ر • أ • وولكر
	السيد ر • ستيل
	السيد ت • فندليه
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • مولر
	السيد و • روهر
اندونيسيا	السيد ش • أ • ساني
	السيد أ • د امانيك
	السيد س • هادى
	السيد ف • قاسم
	السيد كاريونو
ايران	السيد م • د ابيرى
	السيد د • أميرى
	السيد ج • زاهزنيا
ايطاليا	السيد أ • شيارابيكو
	السيد أ • د ى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
البرازيل	السيد س • أ • د ى سوزا اى سيلفا
	السيد س • د ى كيروز د وارته
بلجيكا	السيد أ • اونكيلينكس

بلغاريا	السيد ب • فوتوف
	السيد اى • سوتيروف
	السيد ر • د يانوف
	السيد ك • براموف
بورما	السيد ساو هلانغ
	السيد نغوى وين
	السيد ثان هتون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ج • سيالوفيتش
	السيد ت • ستروبفاس
بيرو	السيد أ • تورنبيرى
تشيكوسلوفاكيا	السيد ب • لوكيش
	السيد أ • سيما
	السيد ل • ستافينوها
الجزائر	السيد أ • صالح باى
	السيد م • معطي
الجمهورية الد يمقراطية الألمانية	السيد هـ • ثيليك
	السيد م • كاولفوس
رومانيا	السيد ت • ميليسكانو
زائير	السيد أ • غنوك
سرى لا نكا	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكارا
السويد	السيد س • ليد غارد
	السيد غ • ايكولم
	السيد ج • لوند ين
الصين	السيد يو منجيا
	السيد سا بنوانغ
	السيد لين شين
فرنسا	السيد ف • د ى لا غورس
	السيد ج • د ى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد هـ • أرتيغا
	السيد أو • أ • أغويلار

كنـــدا	السيد د • س • ماكفيل السيد ف • سكينر السيد ج • غود رو
كوبـــا	السيد ل • سولا فيلا السيد ة ف • بورود وسكي ياكييفيتش السيد ف • كوسبينيرا
كينيـــا	السيد س • شيتيمي السيد ف • مونيو
مصـــر	السيد عبد الرؤوف الريد ى السيد م • ن • فهمي
المغرب	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ • غارثيا روبليس السيد ة ز • غونزاليز اى رينيرو السيد س • هيلر
المملكة المتحد ة	السيد ل • م • سامرهيس السيد ج • أ • لينك
منغوليـــا	السيد د • أرد مبيلغ السيد ل • بايارت السيد س • أ • بولد
نيجيريـــا	السيد أولو أد ينيجي السيد ى • أو • اكينسانيا السيد ت • أغويي ايرونزى
الهنـــد	السيد أ • ب • فينكاتيسواران السيد س • ساران
هنغاريـــا	السيد أ • كوميفس السيد س • غيورفي
هولنـــدا	السيد ر • هـ • فاين السيد هـ • فاغنماكرز
الولايات المتحد ة الأمريكية	السيد س • س • فلاورى السيد ف • ب • د ى سيمون الآنسة ك • كريتنبرغر السيد س • بيرسي

اليابـــان	السيد ى • اوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ر • ايشي
	السيد ك • شيماد ا
يوغوسلافيا	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العـــام	السيد ر • جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيرازاتيغوى

السيد ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سأتناول في كلمتي اليوم البند ٣ من جدول أعمالنا المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " • وأود أن أقول اننا استمعنا باهتمام شديد الى الكلمات التي سبق القاؤها بشأن هذه المسألة • ويشعر وفدي بارتياح عميق لأن الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن والتابع للجنة نزع السلاح قد أعيد انشاؤه لأن هذا الفريق يقوم الآن بدراسة المسائل الموضوعية على نحو فعال بتوجيه رشيد من رئيسه السيد شيارابيكو ممثل ايطاليا • ولدينا أمل كبير بأن تتمخض الجهود الجارية عن بعض النتائج الملموسة • والظاهر أن الشروط اللازمة لاحراز تقدم في هذا المجال مستوفاة فيما يبدو ، اذ تساهم كل من الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية بنشاط في المفاوضات التي تجرى في اطار الفريق العامل ، فضلا عن اقرارها بشرعية المطالبات الموجهة اليها بتوفير ضمانات فعالة وملزمة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد حققت المناقشات التي أجراها الفريق العامل حتى الآن بعض التقدم في توضيح المسائل التي ينطوي عليها هذا الموضوع وقد حان الوقت لبدء مرحلة جديدة من المفاوضات الجدية التي يمكن أن تفضي الى ايجاد حل مقبول لدى الجميع ، شريطة توفر قدر كاف من العزيمة والارادة السياسية •

وأود ، قبل الدخول في تفاصيل الموضوع ، ابداء ملاحظتين عامتين آمل أن تلقيا بعض الضوء على موقف وفد السويد ازاء ضمانات الأمن السلبية •

وتتعلق الملاحظة الأولى بجانب معين من سياسة السويد الحيادية • ان احدى السمات الأساسية لهذه السياسة تتمثل في انها لا تقوم على أي نوع من الاتفاقات الدولية • وقد رفضنا ، وفقا لهذا الاعتبار الأساسي ، فكرة الاعتماد على ضمانات دولية فيما يخص أمننا لأن هذه الضمانات في رأينا قد تضعنا في حالة من التبعية وتعرضنا لتدخل من الخارج • ونظرا لذلك ، فمن الطبيعي أن نتصرف بحذر فيما يتعلق بمفهوم ضمانات الأمن • ومن المفهوم كذلك أن تكون لدينا بعض التحفظات فيما يخص تعابير " تأكيدات الأمن وضمانات الأمن " ذاتها لأنها توحي بمفاهيم تتنافى مع المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية •

والملاحظة العامة الثانية هي انه لا يمكن في نظرنا بناء نظام أمن دولي في المنظور الطويل الأجل على وجود الأسلحة النووية • فطالما بقيت هذه الأسلحة في ترسانات الدول ، لن يكون أحد في مأمن ، لا الدول الحائزة لهذه الأسلحة ، ولا الدول غير الحائزة لها • والضمان الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه اعتمادا كاملا لمنع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء عليها قضاء تاما • ومن المسلم به عموما أن هذا هدف نهائي • على اننا مضطرون للأسف ، الى أن يتم تحقيق ذلك ، الى أن نأخذ في اعتبارنا الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في الجهود التي نبذلها لتعزيز السلم والحد من خطر وقوع مأساة نووية • ولا يعني ذلك أننا نوافق بأي شكل على وجود الأسلحة النووية أو نقر بصفتها الشرعية ، بل يعني فقط انها تمثل حقيقة لا يمكن تجاهلها • ومن ثم ، فأيا كان الترتيب الذي قد يتفق عليه في النهاية ، ينبغي أن يكون واضحا بأنه يمثل تدبيرا مؤقتا الى أن يتم تحقيق نزع السلاح النووي •

وبعد ابداء هاتين الملاحظتين ، أود أن أؤكد من جديد على أن وفد السويد يؤيد تأييدا قويا الجهود التي تبذلها لجنة نزع السلاح للوصول الى حل مقبول لدى الجميع فيما يتعلق بضمانات الأمن • ونرى أن من مهامنا العاجلة أن نبذل قصارى جهدنا لتلبية مطالبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بهذا الموضوع •

ان هذه المطالبات نابعة من حقيقة أن قلّة من الدول عمدت - وفقا لمفهومها الخاص بمصالحها الأمنية - الى احتياز الأسلحة النووية التي تشكل تهديدا لجميع البلدان - البلدان الحائزة لهذه الأسلحة والبلدان غير الحائزة لها على السواء • ولا يمكن ، في نظرنا ، تسويغ هذا الوضع بأى حال من الأحوال • كما انني أشاطر السفير أديني جي ما أعرب عنه من رأى قبل أسبوعين اذ قال : " وعلى أى حال ، اذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية ، رغم كل ما تعرفه عن أهوال الأسلحة النووية وما يجره استخدامها من كوارث ، تختار مع ذلك المخاطرة بتدمير نفسها ، فان أقل خدمة يمكن أن تؤديها الى باقي العالم هي أن تقبل بأنه لا داعي لأن تفرض رغبتها الانتحارية على باقي البشر " •

وغني عن البيان أن مسؤولية التخفيف من حدة هذا التهديد وازالته في نهاية المطاف تقع أساسا على كاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها • أما السويد ، فهي من جانبها تتوق الى المساهمة في الجهود الرامية الى ايجاد حلول مقبولة • ومع ذلك ، فلا يمكن تحقيق أى تقدم ما لم تكن الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة لاتخاذ المزيد من الاجراءات التي تخدم المصالح الحقيقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وتتمثل مهمة الفريق العامل المخصص - وفقا لولايته - في " التفاوض بغية الوصول الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " • وأود أن أشدد على ان هدف هذه المفاوضات هو القيام بشيء في صالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ورغم اننا نقر بالشواغل الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية ، الا اننا نرى انه لا ينبغي ترجيح هذا الجانب من المسألة على احتياجات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتطلعاتها • ولذلك ، يتعين على الفريق العامل أن يركز اهتمامه ، وفقا لولايته ، على مايمكن القيام به لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

أما فيما يخص المداولات في اطار الفريق العامل فلا مفر من أن تكون الاعلانات الخمسة القائمة جزءا لا يتجزأ من المناقشات • وقد ساعدنا التحليل العميق الذى أجرى لهذه الصيغ على توضيح المواقف المختلفة وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الاعلانات الاحادية • ويتضح من هذه الدراسة ، كما بينت وفود أخرى ، أن الاعلانات الاحادية قد صيغت على نحو يلائم المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر مما يستجيب لمطالبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وانني أتفق مع ممثل فنلندا الذى قال قبل بضعة أسابيع - فيما يتعلق بالدول النووية الكبرى - ان الاعلانات الاحادية تعبر أساسا " عن المبادىء العسكرية لكل منها " •

وقد بذل الفريق العامل جهودا كبيرة لشرح الطرق والوسائل التي يمكن التوصل من خلالها الى اتفاق بشأن صيغة مشتركة يمكن تحويلها الى نوع من ترتيب دولي • ويؤيد وفد السويد هذه الجهود ولا يعني ذلك أن الصيغة المشتركة تشكل غاية في حد ذاتها ، كما لا يعني اننا مستعدون للموافقة على مثل هذه الصيغة مهما كان الثمن • فالصيغة المشتركة ، كي تكون مقبولة ، يجب أن تتضمن بعض المتطلبات الأساسية التي تتفق مع مصلحة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد استطاع الفريق العامل ، أثناء مداولاته ، تحديد أوجه الشبه بين الاعلانات الاحادية القائمة ، وبالتالي ، استنباط القاسم المشترك للصيغ الخمس كلها • وكانت ثمة اقتراحات باستخدام هذا القاسم المشترك كأساس للجهود الرامية الى وضع صيغة مشتركة بشأن ضمانات الأمن

السلبية على ان وفدنا يبدي تحفظات جدية ازاء هذا النهج ،ذلك ان هذه الصيغة المشتركة ستعادل في الواقع القاسم المشترك الأدنى وستكون مثقلة بجميع الشروط والقيود التي تتضمنها الاعلانات القائمة • يضاف الى ذلك انها قد تفضي الى فرض مزيد من القيود والشروط على بعض الالتزامات التي سبق أن تعهدت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومثل هذا النهج يتنافى مع الهدف المتمثل في الوصول الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية تكون في مصلحة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ولذلك ، ينبغي توجيه الجهود نحو صيغة لا لبس فيها ، ينبغي أن تقوم على معايير موضوعية وتكون غير مثقلة بالقيود والشروط •

أما فيما يتعلق بمسألة طبيعة ضمانات الأمن السلبية ونطاقها ، فان وفدنا يرى أن هناك في الأساس ثلاث فئات من القضايا التي يتعين النظر فيها •

ومن البديهي أن أهم عنصر لضمان الأمن على نحو فعال هو تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الملزم قانونا ، بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها • ويجب أن تكون التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذا القدر من البساطة والوضوح •

ولا ينبغي اجبار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بالمزيد من الالتزامات اذا كانت ، بانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار أو معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أو أي صك آخر ملزم دوليا ، قد تعهدت بعدم استحداث الأسلحة النووية أو احتيازها بطريقة أخرى • وفي هذا السياق ، يوسعني أن أضيف أن جانب عدم الانتشار يمثل في نظرنا عنصرا هاما من عناصر ضمانات الأمن السلبية ، وقد لاحظنا بارتياح أن جميع أعضاء لجنة نزع السلاح يؤيدون هذا الرأي بصفة عامة •

وفيما يتعلق بالاطار القانوني لضمانات الأمن السلبية ، أود أن أكرر أن لدينا تحفظات جدية فيما يخص فكرة وضع اتفاقية دولية تفرض التزامات على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وقد نجد كذلك أن من الصعوبة بمكان ، للأسباب التي ذكرتها في بداية كلمتي ، الدخول في اتفاق ثنائي أيا كان نوعه •

ان القضية الأصعب والأدق في هذا الصدد هي مطالبة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولاسيما الدولتين النوويتين الكبريين ببعض الاستثناءات من التزاماتهما • والغرض من هذه الاستثناءات ، أي مايسمى " بأحكام الدفاع عن النفس " ، هو تسويغ استخدام الأسلحة النووية في حالات معينة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد تركزت المناقشة بوجه خاص على نوعين من الاستثناءات يتعلقان بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي توجد في أراضيها أسلحة نووية أو تشترك في عملية عسكرية بالتحالف مع دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية أو بالاشتراك معها • وقد تمت الاشارة مرارا وتكرارا الى أن مثل هذه الاستثناءات تتمخض عن غموض كبير فيما يخص مدى التطبيق الدقيق للضمانات ، كما تفسح المجال للتفسيرات الذاتية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية • فمن ذا الذي يستطيع أن يحدد ما اذا كانت دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، تكون مشتركة في عملية عسكرية ضد دولة حائزة للأسلحة النووية في وقت معين ، تعمل " بالاشتراك " مع دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية ؟ وما هي الدلالة المضبوطة للصيغة القائلة " لا توجد في أراضيها أسلحة نووية " في وقت يمكن فيه للطائرات ، والسفن ،

والناقلات المسلحة التي تستطيع حمل رؤوس نووية التنقل بسهولة من بلد الى أراضي بلد آخر ، ولا سيما اذا كانت توجد من قبل للدولة الحائزة للأسلحة النووية قوات عسكرية كبيرة أخرى في تلك الأراضي ؟

ورغم ادراكنا الكامل لتعقيد هذه المسائل ، فاننا نرى أن من حق جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، دون أى استثناء ، التي تكون ملتزمة قانونا بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة النووية ، الحصول على ضمانات لا لبس فيها تجعلها في مأمن من استعمال الأسلحة النووية ضدها • وقد لاحظنا في هذا الصدد أن ممثلي كل من الحلفين الرئيسيين قد أدلوا ببيانات أقروا فيها بأنه لابد من ابداء أكبر قدر من التحفظ • وقد قال الرئيس بريجنيف في ٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٨ " ان الظروف الاستثنائية وحدها ••• هي التي قد تضطرنا الى اللجوء الى الأسلحة النووية " • وأدلى سفير المملكة المتحدة بتصريح مماثل هنا ، في لجنة نزع السلاح ، يوم ١٩ آذار/ مارس • فقد قال ان الضمان البريطاني يسرى في جميع الحالات " ما عدا حالة الدفاع عن النفس في الظروف القصوى " •

وحتى لو أمكن القول بأنه يجوز تسويغ بعض الاستثناءات في اطار الأحلاف العسكرية والاتفاقات الملزمة المشابهة ، فليس هناك أى سبب يبرر تطبيق هذه الاستثناءات كذلك على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تشترك في أية ترتيبات بشأن الأمن النووى • فطالما تلتزم هذه الدول قانونا بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة النووية ، ليس هناك أى سبب يبرر فرض أية قيود عليها ومزيد من الشروط فيما يخص حقها المتأصل في أن تكون في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها • كما لا يمكن القبول فيما يخص هذه الدول بأن يكون سريان الضمانات موضع أية تغييرات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وكما ذكرت سابقا ، فقد اتضح من خلال مناقشتنا أن الضمانات الاحادية تستهدف بالدرجة الرئيسية خدمة المصالح الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها ومصالح حلفائها • ولم تؤخذ بعين الاعتبار الشواغل الشرعية للدول غير الأطراف في ترتيبات الأمن النووى الا في المقام الثاني • وقد فهمنا من جانبنا أن المقصود من الاعلانات الاحادية القائمة هو أن هذه الدول - رهنا بالتزامها بوضعها كدول غير حائزة للأسلحة النووية - ينبغي أن تكون دائما في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها • ومن ثم ، نعتبر من المسلم به ان بلدا مثل السويد ، لا ينتمي الى أى تحالف ولم يحز أبدا أية أسلحة نووية ، كما يتجسد ذلك ، في جملة الأمور ، في انضمامه الى معاهدة عدم الانتشار تنطبق عليه ، دون أى استثناء ، الضمانات الاحادية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بقدر ما تتعلق بدول غير حائزة للأسلحة النووية فرادى • وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأطلب من ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيد صحة فهمنا لمدى انطباق ضمانات كل من هذه الدول فيما يخص استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

السيد ماكفيل (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدى الرئيس أن أقدم لكم تهاني على توليكم رئاسة اللجنة خلال هذا الشهر • وقد جرت العادة بطبيعة الحال على ابداء تعليق من هذا القبيل الا أن تعليقي لا يندرج ، كما تعلمون جيدا ، في عداد الشكليات ان التصريف المنسق لأعمال اللجنة أمر ضرورى لسيرها • الا أن هذه المهمة تكون صعبة في معظم الأحيان ولذلك فأنتم جديرون ، ياسيدى الرئيس ، بالتهنئة لحسن اضطلاعكم بها • وأنتهز بالطبع

هذه الفرصة لأهنئ كذلك السفير هيرد رعلى نجاحه في تسيير أعمالنا خلال الشهر الفائت • ان برنامج العمل هذا الأسبوع متنوع الى حد ما فعلينا أن نستأنف دراسة البنود المدرجة في جدول الأعمال • وانني أعتزم هذا الصباح التحدث باختصار عن مختلف بنود جدول أعمالنا التي لم يتناولها وفدى أثناء الجلسات العامة لهذه الدورة •

وقد أوشك النصف الأول من دورة ١٩٨١ للجنة نزع السلاح على الانتهاء • ولذلك فقد حان الوقت لاجراء تقييم لأعمالنا • هذا وان كانت استنتاجاتنا لا تزال مؤقتة ، الا أن الحصيلة التي تبدو لنا لا تبعث على كامل الارتياح • ومن المستحسن أن تقوم اللجنة بتقييم موضوعي للاتجاه الذى نسير فيه وللأسباب التي دفعتنا الى اختياره ، لأنه اذا كان صحيحا أن اللجنة تمثل الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد وتخوله هذه الصفة سلطة فريدة فان سلطته ، بل وجوده في الواقع يتوقف في الأمد الطويل على النتائج التي يحققها •

وقد كنا من الجرأة بمكان بحيث حددنا في مستهل الدورة الحالية ما كنا نعتقد انه ينبغي أن يكون بمثابة أهداف للجنة خلال هذه السنة نظرا لأننا نقترب من الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولذلك سأحاول بمعرض ابداء تعليقاتي اليوم بشأن عدد من بنود جدول الأعمال ، اجراء تقييم من النوع الذى أعتقد اننا في حاجة اليه الآن ، أو دراسة الحصيلة المؤقتة لعمل اللجنة اذ اقتربنا من منتصف دورة سنة ١٩٨١ •

وأود اليوم أن أحاول اجراء هذا التقييم أو هذه الحصيلة المؤقتة لعمل اللجنة •

طبيعة الحصيلة

وقبل أن أتناول بعض المسائل الموضوعية التي تنظر فيها اللجنة أود أن أبدى بعض الملاحظات العامة • وهي كمايلي :

(أ) لقد حققت اللجنة أخيرا عدة انجازات تبعث على الارتياح • كان أهمها السرعة التي انتهت بها اللجنة من المسائل الاجرائية في مستهل الدورة • ونأمل أن يصبح الاستعداد العام للعمل عادة مألوفة كانت قد افتقدتها في أحوال كثيرة الهيئات التي خلفتها هذه اللجنة •

(ب) تمثل النجاح الذى حققته الدورة المكثفة ، المكرسة للأسلحة الكيميائية في أنها مهدت الطريق بفضل تعاون الخبراء الفنيين أمام احراز بعض التقدم فيما يخص العديد من المشكلات التي تعرقل عقد معاهدة ما • ونتمنى أن تكون وثيقتا العمل اللتان قدمتهما كندا قد أسهمتا مساهمة فعالة في هذا الصدد • ونأمل كذلك في أن تكون زيادة ادراكنا للمسائل قيد النظر قد أتاحت الوصول الى نتيجة مشتركة ألا وهي أن التحقق لا ينبغي أن يشكل عقبة كؤود ، مع الافتراض بطبيعة الحال ، أن يتم الاتفاق على تدابير كافية لاعادة طمأنة جميع الدول • ونحن نشاطر رأى أولئك الذين لاحظوا بأنه لا مناص من توفير تدابير التحقق المناسبة لتحوز المعاهدة بالثقة • ذلك ان قصور تدابير التحقق سيبعث حتما على المظنة أو تعزيزها وتقويض قيمة أى اتفاق •

(ج) ألقت المداولات بشأن القضايا النووية الضوء اللازم على بعض المسائل ومن ضمنها أنه رغم تعذر التوفيق بين المواقف من خلال التفاوض داخل لجنة نزع السلاح الا ان المناقشات أتاحت الفرصة للاعراب عن الشواغل القومية فيما يخص الأمن • وعلينا أن نفهم هذه الشواغل اذا أردنا تقدير المواقف التي اتخذتها الوفود ازاء تدابير معينة للحد من الأسلحة تقديرا كاملا • ولا ريب أن المفاوضات ستكون جوفاء مالم يتم هذا التقدير •

ومع ذلك ، فينبغي النظر بعناية في أساليب العمل الأخرى المتبعة في لجنة نزع السلاح لمعرفة ما اذا كانت تساهم في تحقيق الأهداف التي ننشدها جميعا • ونعني بذلك مايلي :

(أ) ان التركيز المفرط على الاجراءات من شأنه التهديد بشل حركة أعمال اللجنة الموضوعية • (وهكذا خصصت جلسة بكاملها لمسألة المحاضر المكتوبة) • وهذا عرض من أعراض مشكلة أوسع من مصلحتنا جميعا أن نقاومها • ونذكر على سبيل المثال ميل لجنة نزع السلاح المتزايد الى أن تصبح محفلا تقدم فيه المواقف بشكل جامد بدلا من التعبير عنها بطريقة تفاوضية حقيقية • ومن الصواب بل ومن المناسب أن تعرض المواقف القومية ولا سيما في الجلسة العامة ، بل وحتى فيما نسميه اجتماعاتنا غير الرسمية • ولكن من غير المناسب ولا من المستصوب أن يقتصر الأمر على مجرد تكرار هذه المواقف في الأفرقة العاملة حيث يفترض اجراء المفاوضات •

(ب) ثانيا ، ان كثرة الجلسات أنهكت جميع الوفود دون أن تؤثر تأثيرا كبيرا على معدل سرعة تقدمنا • ونحن في حاجة الى دراسة الطرق التي يمكن بها تصحيح هذا الوضع • ولعل النجاح الذى حققه خبراء الأسلحة الكيميائية في اجتماعاتهم المكثفة يعطينا فكرة عن الطريقة التي تسمح لنا بزيادة فعاليتنا • وعلينا أن نعترف بأنه لا يكفي أن نزيد في عدد الاجتماعات لتحسين نوعية المفاوضات الموضوعية •

(ج) ثالثا ، وسأتناول هذه النقطة بايجاز ، ان المناقشة المستمرة ، بل والانشغال المستمر بالعلاقات التي تربط بين هذه اللجنة وبين المفاوضات التي تجرى في نطاق أضيق أمر يبعث على القلق • وقد تجلت هذه المشكلة بوضوح أثناء المناقشة التي دارت بيننا حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • ولكن بدلا من اعتماد نهج نظرى في هذه المسألة — وهو نهج لا ييسر تقدم الأمور من الناحية العملية — نعتقد ان من مصلحتنا جميعا أن نركز اهتمامنا على المجالات التي يحتمل أن يكون بوسع لجنة نزع السلاح القيام بدور بناء فيها • وأؤكد على كلمة بناء لأن المعيار في هذا الصدد يجب أن يتمثل في مدى قدرتنا على الاسهام في المسألة المطروحة بصورة ايجابية ، أى في الحالة التي نحن بصددها كيف نستطيع مساعدة المفاوضات الثلاثية ودعمها وتجاوزها • وسأعود الى هذه النقطة فيما بعد •

سيدى الرئيس ، ليس الغرض من قدومنا هنا مناقشة القرارات بل جئنا للتفاوض بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة • وهذا هو المعيار الذى سيحكم به على عمل لجنة نزع السلاح • انني لا أستخف بأهمية المناقشة • فقد أشرت الى المناقشة التي دارت بشأن نزع السلاح النووى • فاذا كانت مثل هذه المناقشة تبرز أكثر من غيرها الشواغل المتعلقة بالمعادلة النووية الاستراتيجية فأنعم بها وأكرم • وقد عكست هذه المناقشة بدقة طبيعة المناخ الدولي وهو أمر ينبغي أن نضعه في اعتبارنا • وهذا هو المعنى الذى نستخدم به كلمة الواقعية • ولكن علينا أن نعمل فيما يتعلق بجهودنا الأكثر دقة في حدود الممكن • وتوحي المناقشات التي دارت في لجنة نزع السلاح حتى الآن بأن هذه المهمة ربما شكلت أكثر احتياجاتنا المجملة الحاحا وثباتا اذا أردنا أن تحقق اللجنة أى تقدم •

المسائل المعروضة على لجنة نزع السلاح

وأود الآن تناول بعض المسائل المدرجة في جدول أعمالنا •

البند ان ١ و ٢ من جد ول الأعمال : نزع السلاح النووى وحظر التجارب النووية

ينبغي في الواقع أن تحتل المسائل النووية مكان الصد ارة في جد ول أعمالنا لأنهـا ذ ات أهمية قصـوى •

(أ) أود قبل كل شيء أن أؤكد من جد يد على موقف كند ا الذ ى مؤد اه أنه ينبغـي استئناف المفاوضات الثلاثية بشأن الحظر العام الكامل في أقرب وقت ممكن • ونحن نشاطر المجتمع الد ولي رغبته العارمة في هذ ا الصد د • ولا د اعي لتكرار ما هو رهن المخاطرة • فقد عبرت عنـه الوفود الأخرى أحسن تعبير • ونرى ان باستطاعة لجنة نزع السلاح أن تقوم بد ور مفيد في العملية الرامية الى عقد معاهد ة الحظر الشامل للتجارب النووية • وقد تم تقد يم مقترحات قيّمة في هـذ ا الصد د ، ولا سيما في مجال تباد ل البيانات الا هتزازية ، وبشأن المسائل التي يمكن أن تد رسهـا اللجنة الآن لتيسير ابرام معاهد ة متعد د ة الأطراف •

(ب) وفي الوقت ذ اته نشك في أن يكون لتكرار الاقتباسات الحرفية من نصوص القرارات المتتالية للجمعية العامة أمام اللجنة فائد ة كبرى • ونشك بنفس الصورة في أن تتقد م المسائل كثيرا اذ ا وجهنا باستمرار الى أطراف المفاوضات أسئلة لا يسمح لها وضعها بعد بالا جابة عليها وان كان ذ لك يعتبر من المناهج الفعالة لا د ارة المناقشة • ومن رأينا أن أحسن د ور يمكن أن تقوم به اللجنة هـو تركيز بؤرة اهتمامها على المجالات التي تستطيع الاسهام فيها على نحو ايجابي ، أو التي تقوم فيهـا بد عم المفاوضات التي ترمي الى تحقيق الحظر العام الكامل •

(ج) وقد أثيرت بعض الأسئلة بشأن توقيف التفجيرات النووية السلمية ، كما ورد فـي التقرير الثلاثي المقد م في العام الماضي ، باعتباره جزءا من البرنامج الكامل للحظر الشامـل للتجارب النووية • ونرى ان هذ ا التوقيف لما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية - بغية تحقيـق حظر شامل - أمر لا مناص منه ذ لك اننا نعارض التفجيرات النووية السلمية ولم تقنعنا بعد حجج أنصارها الذ ين نرى انهم يحاولون عبثا اثبات أنه يمكن بطريقة أو بأخرى فصل " التفجيرات السلمية" عن غيرها من التفجيرات الأخرى • وطالما لم نجد وسيلة فعالة تسمح لنا بالتيقن تماما من عـد م وجود أية علاقة بين التفجير النووى السلمي وبين صنع الأسلحة فلا يمكن اد راج أية تفجيرات مـن هذ ا النوع في معاهد ة الحظر الشامل للتجارب النووية •

(د) وقد أثيرت مسألة العلاقة بين معاهد ة عد م الانتشار وبين عقد اتفاقية الحظـر الشامل للأسلحة النووية • وأبرزت نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهد ة عد م الانتشار القلـق الذ ى يساور عد د ا كبيرا من الد ول في هذ ا الصد د • ورغم اننا نشاطر هذ ه الد ول قلقها من عد ة نواحي الا اننا نرى انه لا ينبغي استخد امها كعذ ر للحيلولة د ون زياد ة تعزيز المعاهد ة أو انضمام د ول أخرى الى هذ ه المعاهد ة •

(هـ) ان المناقشات التي د ارت حول طبيعة العلاقات الاستراتيجية النووية تعتبر غيـر كافية ، وان كانت قد أوضحت بعض المسائل • وصحيح ان كند ا عضو من أعضاء حلف نووى الا انهـا اختارت عمد ا ألا تصنع أسلحتها النووية • وكان السبب في انضمامنا الى هذ ا الحلف هو الخطـر النووى الذ ى يهد د كلا من كند ا وحلفائها • وليس لد ينا د افع آخر • ومن ثم فلا يمكننا أن نتجاهل ما نعتبره توزيع غير متناسق للقوى النووية في أوروبا • ولذ لك نؤيد القرار الذ ى اتخذ ته منظمـة حلف شمال الأطلسي لاعاد ة التوازن في هذ ه المنطقة • ويعتبر هذ ا التوازن شرطا أساسيـا

لصيانة السلم • ورغم اننا ندرك الاهتمام الذى أعرب عنه الاتحاد السوفياتي بشأن الحد من الأسلحة الا اننا نلاحظ انه لن يترتب على الاقتراح الذى قدمه لتوقيف التفجيرات سوى استمرار هـذا الاختلال وهو أمر يتنافى ومبدأ المساواة • أما عرض منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن اجراء محادثات حول القوى النووية التعبوية في أوروبا بغية عقد اتفاقات متوازنة وعادلة ، وقابلة للتحقق من تحديد الأسلحة ، يكون من شأنها الحد من هذه القوى ، فانه يكتسي أهمية قصوى •واجراء هذه المحادثات يخدم المصلحة المتبادلة لكافة الأطراف المعنية سواء كانت دولا نووية عظمى ، أو دولا عظمى غير نووية متحالفة مع دول نووية عظمى ، أو دولا عظمى غير نووية وغير منحازة •

البند ٣ من جدول الأعمال : ضمانات الأمن السلبية

من الأهمية بمكان تقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تجعلها آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • وقد ذهب البعض الى وجود علاقة بين هذه الضمانات وبين منع انتشار الأسلحة النووية • ولكن نظرا للطريقة التي تمت بها دراسة هذه المسألة في دورة السنة الماضية ، وللتقدم الضئيل الذى تم احرازه خلال هذا العام • فمازال الشك يساورنا في المستقبل المرتقب •ولكل ضمان هدف معين كما انه يقدم وفقا لشروط معينة • وليس هناك ما يدل على امكانية التوفيق بين هذه الأهداف من خلال الصياغة • وسنسعى والحالة هذه مع الوفود الأخرى لايجاد حل مناسب •

البند ٥ من جدول الأعمال : الأسلحة الاشعاعية

لقد أبدى عدد كبير من الوفود عدة تحفظات فيما يخص فائدة المفاوضات التي تستهدف حظر نوع من الأسلحة لا وجود له حاليا ويبدو أن مجال تطبيقه العملي ضيق في المستقبل المنظور كما ظهر كذلك الاهتمام بأن يشمل النص قيد النظر الاعتبارات العملية لمسألة قصف محطات الطاقة النووية • ويتعين القيام بدراسة دقيقة لهذه النقطة الأخيرة لمعرفة ماإذا كان من الممكن ادراجها بسهولة في نص مشروع المعاهدة قيد النظر • وينبغي كذلك دراسة امكانية ادراج صياغة ملائمة بشأن الاستخدامات السلمية للمواد الاشعاعية • وربما يتحقق ذلك ، فان مشروع المعاهدة بصيغته الحالية يتمتع بميزة كبيرة هي سد الطريق أمام اختيار من اختيارات الأسلحة واحتمالاته استحداثه •

البند ٦ من جدول الأعمال : برنامج شامل لنزع السلاح

ان أهم شرط يقتضيه تحديد الأسلحة واتفاقات نزع السلاح في نظرنا هو امكانية التحقق من الامتثال لأحكام هذه الاتفاقات • وبعبارة أخرى نرى أن علينا أن نقارن بين كافة التدابير وندرس امكانيات تحقيقها • والمقصود من نهج الخطوة تلو الخطوة بالمعنى الدقيق هو البناء على أساس ما تم انجازه • ونغني عن البيان ان باستطاعتنا تحديد الأولويات والأهداف ووضع بعض المبادئ كما حدث في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وهي وثيقة مازلنا نقرها ونؤيدها • واذا كانت عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح تتم في الواقع على مراحل ، فهي لا تتوقف على العنصر الزمني وانما على وجود الثقة أو انعدامها في ترتيبات الأمن القائمة • وان اختيار تدابير تحديد الأسلحة بسبب أهميتها دون

الأخذ في الاعتبار أسباب وجود هذه الأسلحة أمر يتنافى مع الواقع • ومن غير الواقعي كذلك أن نفرض آجالا يستحيل احترامها ومدى الثقة المستمر في هذه اللجنة انما يرتهن بالواقعية ، وهذه الواقعية تعتبر بدورها عنصرا هاما لبناء الثقة • ولا بد من رعاية هذه الثقة باستمرار اذا أردنا تحقيق تقدم ملموس في سعينا لوضع برنامج لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يكون واقعيا سواء من الناحية السياسية أو العسكرية •

وأخيرا ، أود ابداء بعض الملاحظات بشأن مفهوم الارادة السياسية • فقد استخدم هذا التعبير باطراد في اللجنة في الفترة الأخيرة • وورد كذلك في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولعل دراسة اللجنة لهذا التعبير كانت غير كافية • وينبغي تنمية الارادة السياسية عن طريق تفهم المواقف وبناء الثقة وفقا لما أشرت اليه سابقا ، ثم استكمال تنميتها عن طريق عملية المفاوضات • واذا باءت المفاوضات بالفشل فلن تكفي مناشدة الارادة السياسية وحدها لاستئناف المفاوضات • والارادة السياسية شيء هش ويتوقف وجودها على عوامل خارج نطاق هذه القاعات • وهي تعني في الواقع ، الرغبة في الفهم والموافقة • كما تنطوي على التوازن ، والتبادل ، والثقة وهي في نفس الوقت ليست ظاهرة احادية • ومن العبث مناشدة الارادة السياسية على نحو تجريدي •

ومن رأينا ان على اللجنة أن تنظر ، خاصة في الفترة المفضية الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، في التدابير التي يتضح أن من الممكن تحقيقها والتي تيسر احراز تقدم حقيقي • وينبغي أن تكون أهدافنا متواضعة ولكن قابلة للتحقيق ، لانه من المستحسن تكريس جهودنا للتدابير التي تكون فرص نجاحها كبيرة بدلا من تكريسها للتدابير المشكوك في نجاحها •

ان التقييم الذي قمت به اليوم للأعمال التي أنجزت حتى الآن في هذه الدورة من دورات لجنة نزع السلاح لا يبعث على ارتياح كبير • غير أن ثمة مجالات يمكن تحقيق تقدم فيها رهنا بتضافر جهودنا جميعا •

الرئيس : أشكر ممثل كندا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد جيمينز دافيلا (الأرجنتين) : سيدي الرئيس ، ان التهاني التي يقدمها الممثلون لمن يتولى رئاسة أعمال لجنة نزع السلاح لها مغزاها الكبير ، نظرا لأهمية هذا المحفل • والثقة التي وضعها المجتمع الدولي فيها ، والمسؤولية التي تقع على كاهلها بموجب ولايتها أساسا •

وتشكل هذه العناصر الثلاثة عبئا كبيرا ، وحافزا للاضطلاع بمهام الرئاسة في آن واحد •

ولهذا السبب فان وفدي اذ يذكر بالأعمال القيمة التي اضطلع بها الرئيسان الموقران السابقان وهما السفير دي لاغورس ممثل فرنسا والسيد هيدر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية يشاطر الوفود الأخرى الملاحظات التي أبدتها خلال الأسبوعين الأخيرين والتي تستشهد بقيادتكم الرشيدة ، وتفانيكم الدؤوب وحرصكم على تقدم أعمالنا •

وسيتعين عليكم بعد أيام قليلة ، اختتام هذا الجزء الأول من دورة عام ١٩٨١ للجنة نزع السلاح • ولعل وفدي لن يكون الوفد الوحيد الذي يثير خلال مابقي من الوقت الى النتائج التي تحققت أثناء الشهور الثلاثة التي استغرقتها الاجتماعات ، ولا سيما أن هذه الاجتماعات وتلك التي

ستعقد في شهور الصيف تشكل آخر دورة كاملة يعقدها هذا الجهاز قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في عام ١٩٨٢ • لقد أراد وفدي أن يتسم الجزء الأول من كلمتي بطابع عام واستعادة بعض الحقائق والأفكار التي اتضح منذ البداية انها أساسية بالنسبة لعملية التفاوض •

ان كل دورة جديدة تحمل معها أملا جديدا ورغبة في تحقيق قدر من التقدم ليس في اطار الجهاز التفاوضي في حد ذاته فحسب ، بل أيضا في مختلف المحافل الدولية التي تسعى بطريقة أو بأخرى الى تحقيق نفس الهدف ، ألا وهو العمل على أن تتمخض المفاوضات عن نتائج ملموسة •

ولسوء الحظ فقد عودنا الوضع السياسي العالمي على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية على النظر من زاوية سياسية " زمنية " ثابتة بشكل مخيف في مجال نزع السلاح • وأعني بذلك الكم الكبير والبطيء الحركة من الحجج ، والاتهامات والشبهات التي حلت محل المفاوضات وجعلت من التقدم أمرا مستحيلا •

ولا أعني بذلك تلك الفترات التاريخية المعروفة التي حققت فيها مفاوضات نزع السلاح تطورا ايجابيا والتي أكدت بندرتها مبدأ شرعية المفاوضات ، باعتبارها الطريقة الملائمة لازالة الخطر الكبير الذي تشكله الحرب النووية •

والواقع ان التفكير في الكم البطيء الحركة الذي أشرت اليه منذ هنيهة يوحي الى وفدي مرة أخرى بتلك المفاهيم الفلسفية القديمة التي تعتبر ان وجود الكائنات الحية على الأرض ، مادية كانت أم فنية ، هو مجرد انعكاس " لأفكار " سماوية ، وسابقة الوجود ، ثابتة وأزلية •

ان هذا الاستطراد ، وما هو بالاستطراد في الحقيقة ، يحملني في الواقع على الاعتقاد بأن نزع السلاح العام الكامل شبيه بتلك الحالات المثالية ، والمحيرة ، والمجردة التي لن تصبح حقيقة واقعة الا عندما يجد المتفاوضون بجهودهم الخاصة زاوية الانعكاس التي تبعث الحياة فيما هو موجود بالفعل وفي متناولنا وان تعذر علينا الوصول اليه لأسباب لا تحصى •

ولعل مسألة نزع السلاح باعتبارها موضوعا سياسيا ، هي المسألة التي استنفذت معظم وقت المناقشة في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وكذلك في اللجنة الأولى وفي عدد من اللجان ، والهيئات والأجهزة المختلفة التي تراوح عدد أعضائها مابين عضوين فقط وأعضاء هيئة نزع السلاح بكاملهم •

وانني أتساءل عما اذا كان أسلافنا في المفاوضات قد تنبأوا في الأربعينات ، حين انشئت لجنة الطاقة الذرية ، بالتعقيد الفني والسياسي المفرط الذي تتسم به المشكلات التي تنطوي عليها الأسلحة الذرية ، وعلى حظرها وتدميرها ، وبكل شيء لا تزال اللجنة تنظر فيه اليوم في الثمانينات •

ورغم ان أول قرار اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء سنة ١٩٤٦ دعا الى ازالة الأسلحة النووية الموجودة في ترسانات الدول ، فاننا نلاحظ اليوم انه لم يتحقق أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي • بل على النقيض من ذلك فاننا لا نجد اليوم سوى فكرة الأمن القائم على الأسلحة النووية • أي اللجوء الى اللامعقول لاثبات المعقول ، وهو تناقض عضال من حيث المبدأ •

لقد كان تفكير الناس سنة ١٩٤٦ يقوم على عدة مبادئ بسيطة وحكيمة ، بديهية وغير قابلة للجدل • ويرجع ذلك الى أن مصائب الحرب كانت لا تزال ماثلة في أذهانهم • فكانوا يؤمنون بتبادل المعلومات العلمية لصالح الاستخدام السلمي للطاقة الذرية • وكان يبدو لهم من الطبيعي وضع أنظمة ملائمة لمراقبة الطاقة الذرية بغية ضمان استخدامها لأغراض سلمية • وكانوا مستعدين للبحث عن ضمانات فعالة •

ولكن الثورة العلمية وليدة اكتشاف الطاقة الذرية وتطبيقها تقدمت بسرعة أكبر من تطبيق المبادئ • كما تغلبت المشكلات السياسية المتصلة بالأمن على نوايا المتفاوضين الحسنة •

ومرور الوقت ، وفعل اللقاءات غير الناجحة أو التهرب منها نشأت متاهة حقيقية متشعبة قادت حتما الى مايسمى " بالأولويات " التي تمثل الثوابت الرئيسية لأى مناقشة تدور حول نزع السلاح • وباستطاعتنا اليوم أن نجيب الى حد ما على بعض الأسئلة مثل الأولوية بين تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، والتدابير الجزئية باعتبارها وسيلة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل ، وامكانية الوصول مباشرة الى نزع السلاح العام • وفي مجال الأولويات البديلة أيضا ، تساءل البعض عما اذا كان توفير شروط الثقة الدولية يمثل شرطا أساسيا لتنفيذ التدابير المتصلة بنزع السلاح ، والعكس بالعكس •

وفي ضوء هذه الأفكار العامة ، ورغبة منا في الاسهام في الجهود التي تبذلونها ياسيدى الرئيس ، فان وفدى يجازف بتقديم ، بعض الملاحظات التمهيدية بشأن سير أعمالنا خلال هذا الجزء الأول من الدورة •

وفي المقام الأول ، نرى انه ينبغي تهنئة اللجنة على السرعة التي نجحت بها في اعتماد جدول أعمالها ، وتنظيم أعمالها وتعيين أفرقتها العاملة • ففي سنة ١٩٨٠ خصصت اللجنة لذلك الجزء الأول من دورتها بأكمله تقريبا •

ونعتقد أن قيمة الأفرقة العاملة باعتبارها أنسب جهاز لبدء المفاوضات في هذا المحفل قد اتضحت وفيما يتعلق بمسألة الضمانات السلبية ، نلاحظ أن الجهود التي بذلت لتحليل جوهر المسألة لم تفلح في تضييق الفوارق بين المواقف المختلفة • وفي رأينا أن الضمانات السلبية ليست سوى حل مؤقت ، والضمان الحقيقي الوحيد هو ازالة الترسانات النووية • غير اننا نؤيد بالرغم من ذلك ابرام صك دولي ملزم قانونا ، تقدم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانا يجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية فقد استفاد الفريق العامل في نشاطه المكثف من تعاون الخبراء القيم وأنجز بلا شك الولاية المناطة به انجازا تاما • ومعنى ذلك انه سيتعين علينا أثناء الجزء الثاني من الدورة ، توسيع هذه الولاية لكي يتسنى للفريق العامل بدء المفاوضات بشأن نص الاتفاقية - علما بأن مسألة تحديد عناصر هذه الاتفاقية كان موضع دراسة واسعة •

وقد أفلح الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية في بدء المفاوضات المتعلقة بنص الاتفاقية بطريقة تبعث على الارتياح وان كانت بعض المشكلات الأساسية لا تزال قائمة فيما يخص تعريف هذه الأسلحة ونطاق الاتفاقية • وترى الأرجنتين انه لا ينبغي بأية حال أن يضفي التعريف أية صبغة قانونية على الأسلحة النووية • ومن رأيها كذلك أن يشمل نص الاتفاقية الالتزام بالشروع

في نزع السلاح النووى ، والاقرار بحق الدول في استخدام المواد الاشعاعية لأغراض سلمية ، وتعهد الدول الأطراف بتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال .

ان لضخامة مهمة الفريق العامل المعني بصياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح صلة مباشرة بالتوقعات الناشئة عن حاجة اللجنة الى أن تكون قادرة على تقديم البرنامج المذكور للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في عام ١٩٨٢ .

وقد نجح رئيس الفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح بعناده ومثابرته المعهودة في ارساء قواعد البرنامج ، مع عمل تحضيرى وتمهيدى بالغ القيمة . ونأمل أن يكون من شأن هذا العمل تيسير تحليل وتعريف التدابير المزمع ادراجها في البرنامج وتنظيمه ، أثناء الجزء الثاني من هذه الدورة .

أما فيما يتعلق بالأولويات فان موقف الأرجنتين الذى أعرب عنه وفدها بوضوح في عدة مناسبات يتمثل في ضرورة منح الأولوية القصوى لنزع السلاح النووى .

واذا ما رأى البعض ان علينا أن نضع جدولا زمنيا بغية التعجيل بتنفيذ ما اتفقنا عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى فان وفدى يميل الى تحبيذ فترات موقتة أو آليات أخرى مرنة ، اذا لم نتوصل الى اتفاق بشأن تحديد تواريخ متتالية لتحقيق الأهداف على مراحل ودراسة النتائج في نهاية كل مرحلة .

وأود قبل أن أختتم كلمتي ، أن أشير الى المقترحات التي أيدتها مجموعة الـ ٢١ بشدة منذ بداية أعمال اللجنة والرامية الى انشاء فريقين عاملين للبدء في مفاوضات حول البندين اللذين يحظيان بالأولوية القصوى في جدول أعمالنا وهما وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وحظر التجارب النووية .

ومما يؤسف له حقا أن كل ما بوسعنا أن نقدمه اليوم تلبية لهذا المطلب الشرعي والملح هو حل موقت يتمثل في الاجتماعات غير الرسمية بعد ظهر يوم الاثنين .

لقد نقلت اليكم ببالغ الاهتمام آراء وفد بلادى على أمل أن تتحول المواقف السلبية التي سبق أن اتخذتها بعض البلدان الى مواقف تتسم بقدر أكبر من الواقعية والتعاون الدولي .

الرئيس : أشكر السفير دافيلا على بيانه وعلى الكلمات الودية التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

السيد صالح باى (الجزائر) : السيد الرئيس ، أود في البداية ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنتنا لهذا الشهر . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسفير هيرد ر ، الرئيس السابق ، لما قدمه من خدمات هامة الى اللجنة خلال الشهر الماضي . كما أود أن أرحب بزميلنا ، ممثل اندونيسيا الجديد .

وأتشرف ، بصفتي منسقا للبلدان غير المنحازة والمحايدة الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ ، بأن ألقي البيان التالي بشأن البند ٣ من جدول أعمال لجنة نزع السلاح .

بناء على مبادرة مجموعة الـ ٢١ ، قامت لجنة نزع السلاح ، في الجزء الأخير من دورتها لربيع ١٩٨١ ، بدراسة موضوعية لقضايا محددة تتصل بالبند ٣ من جدول أعمالها (وقف سباق

التسلح النووى ونزع السلاح النووى) • وأثناء هذه العملية ركزت اللجنة على " الشروط اللازمة لاجراء مفاوضات حول نزع السلاح النووى وكذلك حول مذاهب الردع وغيرها من النظريات المتعلقة بالأسلحة النووية " •

ومجموعة الـ ٢١ ، اذ تقيم المناقشات التي دارت في ذلك الاطار ، على اقتناع بأن الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، عن طريق اعتماد تدابير محددة ، قد اتضحت مرة أخرى اتضاحا كافيا • وترى مجموعة الـ ٢١ انه كان ينبغي منذ وقت طويل اجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح النووى وان الشرط الأساسي لنجاحها هو الارادة السياسية للدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، للاشتراك في هذه المفاوضات •

وقد أكدت المناقشات ، التي وفر لها الفصلان الخامس والسادس والاستنتاجات من " الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية " (A/392) التي أعدها الأمين العام مواد أساسية مفيدة ، اقتناع مجموعة الـ ٢١ بأن سباق التسلح النووى يجرى في اتجاه مضاد للجهود الرامية الى تحقيق مزيد من تخفيف التوترات الدولية ، وبأن احراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووى من شأنه أن يفيد في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحسين المناخ الدولي ، وهذا بدوره سييسر احراز مزيد من التقدم ، وبأن لجميع الدول ، النووية منها وغير النووية على السواء ، مصلحة حيوية في تدابير نزع السلاح النووى لان وجود أسلحة نووية في ترسانات حفنة من الدول يعرض بصورة مباشرة وأساسية سلم العالم بأسره للخطر • ومما ييسر تعزيز نزع السلاح النووى صرامة امتثال جميع الدول لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك بوجه خاص التدابير التي من شأنها أن تؤدى الى تخفيف التوترات الدولية والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول •

ومجموعة الـ ٢١ على اقتناع كذلك ، نتيجة للمناقشات ، بأن مذاهب الردع النووى ، بدلا من أن تكون مسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، تكمن في صميم استمرار تصاعد التطوير الكمي والنوعي للأسلحة النووية وتؤدى الى مزيد من انعدام الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية • وفضلا عن ذلك ، فان هذه المذاهب ، التي تستند في نهاية المطاف الى الاستعداد لاستخدام الأسلحة النووية ، لا يمكن أن تكون أساسا لمنع نشوب حرب نووية ، وهي حرب ستمس المتحاربين وغير المتحاربين على السواء • ولا يمكن التسامح مع التنافس في تجميع الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس أنه لا غنى لها عنه لصيانة أمنها • فمن الواضح أن هذه الحجة خاطئة نظرا لأن الزيادة في ترسانات الأسلحة النووية ، بدلا من أن تسهم في تعزيز أمن جميع الدول فانها ، على العكس ، تضعفه وتزيد من خطر نشوب حرب نووية • وفضلا عن ذلك ، فان مجموعة الـ ٢١ ترفض جعل أمن العالم بأسره رهنا بحالة العلاقات القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن ذلك يتعذر تبريره سياسيا وأدبيا •

ولدى النهوض بمهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووى تتحمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة تلك التي تحوز من بينها أهم ترسانات الأسلحة النووية ، مسؤولية خاصة • وتستتبع تلك المسئولية الوفاء بالالتزامات المضطلع بها في صكوك دولية في ميدان نزع السلاح ، واحترام الشواغل الأمنية للدول غير النووية ، والامتناع عن أى عمل يفضي الى تكثيف سباق التسلح النووى وزيادة التوترات الدولية ، وقبل كل شيء واجب اتخاذ خطوات ايجابية وعملية في سبيل اعتماد وتنفيذ تدابير محددة لنزع السلاح النووى •

وعلى ضوء هذا التقييم ، تعتقد مجموعة الـ ٢١ اعتقادا راسخا بأنه يجب على لجنة نزع السلاح التي تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك الدول غير الحائزة لها ، مواصلة ومضاعفة البحث عن نهج مشترك يمكنها من اداء ولايتها التي اناطتها اليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وبوجه خاص تتوقع مجموعة الـ ٢١ أن تعوادراك مسيس الحاجة الى احراز تقدم نحو نزع السلاح النووي سييسر مهمة اللجنة . والمفاوضات الثنائية والاقليمية ، وخاصة فيما يتعلق بمجالات محددة يزيد فيها تركيز الأسلحة النووية من خطر المواجهة ، مفيدة وينبغي مضاعفتها ، ولكن ينبغي الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف حول مسائل ذات أهمية حيوية بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء دون ابطاء في لجنة نزع السلاح ، وهي الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح .

وتعتقد مجموعة الـ ٢١ ، انطلاقا من وجهة نظرها المدروسة المبداة بالفعل في الوثيقة CD/64 الصادرة في عام ١٩٨٠ بأن الهدف المباشر للنظر في البند ٣ من جانب اللجنة ، في بداية الجزء الثاني من دورتها لعام ١٩٨١ ، ينبغي أن يكون انشاء فريق عامل مخصص تناط به ولاية التوسع في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية وتحديد القضايا الموضوعية التي ستدور حولها المفاوضات المتعددة الأطراف ، كما اقترح في الوثيقة CD/116 ، وذلك على النحو التالي :

"١" اعداد وتوضيح مراحل نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، بما في ذلك تعيين مسؤوليات الدول الحائزة للسلاح النووي ودوراالدول غير الحائزة للسلاح النووي في عملية تحقيق نزع السلاح النووي ؛

"٢" توضيح القضايا التي ينطوي عليها حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ريثما يتم نزع السلاح النووي ، والقضايا التي ينطوي عليها منع نشوب حرب نووية ؛

"٣" توضيح القضايا التي ينطوي عليها الغاء الاعتماد على مذاهب الردع النووي ؛

"٤" تدابير تكفل اضطلاع لجنة نزع السلاح بدورها على نحو فعال ، بوصفها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، وعلاقتها ، في هذا السياق ، بالمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تجرى في محافل ثنائية واقليمية وغيرها من المحافل الضيقة الاطار .

الرئيس : أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه وعلى الكلمات الودية التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

السيد سولا فيلا (كوبا) (تحدث بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : وصلنا الآن الى الاسبوع قبل الأخير من الجزء الربيعي لهذه الدورة ، ويود وفدي أن يلقي بيانا موجزا لأنه سبق أن أشرنا في بياننا في ١٤ نيسان/ابريل الى عدد من بنود جدول أعمال اللجنة . وفي نفس ذلك اليوم ، تم رسميا تعميم الوثيقة CD/174 ، المقدمة من وفد هنغاريا . وعلى الرغم من أن سفير هنغاريا سبق أن عرض الوثيقة في جلسة رسمية للجنة ، فان وفدي لم يتمكن من ابداء ملاحظاته على الاقتراح الوارد فيها . ولهذا أود ابداء هذه الملاحظات . ان كوبا ، بوصفها بلدا ناميا تستند سياسته الخارجية في جملة أمور الى الكفاح من أجل السلم والأمن الدولي ووقف سباق التسلح ، ترى انه ينبغي للنفقات التي لا معنى لها من الموارد العلمية والتقنية والمادية وغيرها من الموارد التي تبدو

على سباق التسلح بكميات متعاظمة يوميا أن تستثمر في التنمية الاقتصادية لجميع شعوب العالم ولا سيما شعوب مايسمى العالم الثالث • ومن أجل هذا نرحب ونؤيد تأييدا قويا الاقتراح الهنغاري الوارد في الوثيقة CD/174 نظرا لأننا نؤمن ، في ضوء عدم وجود توافق في الآراء بشأن الاقتراح بانشاء فريق عامل من الخبراء الحكوميين ، وهو اقتراح نؤيده دائما ، بأن من شأن الجلسات غير الرسمية أن تمكن من توفير التأييد لرأى يتم اقراره بصورة متسقة في عدد كبير من المحافل الدولية ، ولا سيما في الأمم المتحدة ، أى أنه ينبغي للاكتشافات العلمية والتكنولوجية الجديدة ، التي تتحقق بخطى أسرع كل يوم ، أن تكرس للقضايا العادلة والنبيلة •

هذا علاوة على أن عقد جلسات غير رسمية في دورة الربيع هذه بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال أثبت فائدته ، وبصورة أهم ، أظهر السلوك المسؤول الذى ينبغي أن تتخذه لجنة نزع السلاح حيال مثل هذه البنود الهامة من بنود جدول الأعمال • وعليه ، فانه لا يمكن لنا أن نتجنب النظر في مثل هذه المسألة الهامة في ميدان نزع السلاح ، المنصوص عليها صراحة في الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية •

وختاما ، أود أن أقول ان وفدى يقدر تماما ما تلاه زميلنا الموقر السفير جاييال ، أمين لجنتنا والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، من رسائل من رجال ونساء وأطفال يرغبون في أن يعيشوا في عالم يسوده السلام والتقدم والتعاون بين الدول ، بوصفها وثيقة الصلة وايجابية •

الرئيس : أود أن أتناول مسألة تاريخ اختتام الجزء الأول من دورة اللجنة لعام ١٩٨١ وكذلك تاريخ افتتاح الجزء الثاني •

وعملا بالمادة ٧ من النظام الداخلي ، تبت اللجنة في هذين التاريخين بأسرع ما في الامكان مع مراعاة ما تتطلبه أعمالها • وقد اضطلعت بمشاورات بشأن هذه المسألة • وهناك فيما يبدو توافق في الآراء يؤيد اختتام هذا الجزء من الدورة يوم الجمعة ٢٤ نيسان/ ابريل ، مع عقد جلسة عامة صباح ذلك اليوم • ومن ثم ، فلن تعقد الجلسة العامة التي كان من المقرر عقدها يوم الخميس ٢٣ نيسان/ ابريل وتعقد بدلا منها جلسة للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية •

أما فيما يتعلق بتاريخ افتتاح الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨١ ، يبدو أن يوم الخميس ١١ حزيران/ يونيه مقبول بصفة عامة •

واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن اللجنة وافقت على ما قدمته من مقترحات •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : عملا بهذا المقرر الذى اتخذته اللجنة ، اضطلعت الأمانة اليوم بتعميم ورقة غير رسمية تشتمل على جدول زمني لاجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية خلال الأسبوع القادم • هل أعتبر أنكم أحطتم علما بهذه الورقة ؟ واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن اللجنة اعتمدت الجدول الزمني بالصيغة التي تم تعميمه بها •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : تعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ٢١ نيسان/ ابريل ، الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥